السكن العشوائي في الجزائر وآثاره على البيئة العمرانية والطبيعية

د.دردیش احمد

جامعة البليدة 2

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة السكن العشوائي ومعرفة الآثار السلبية التي تخلفها على البيئة العمرانية والطبيعية.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن السكن العشوائي يرجع إلى عدة عوامل ديموغرافية واقتصادية وتنظيمية، ومن آثاره التفكك الاجتماعي، الازدحام الشديد، التلوث البيئي والبصري والسمعي، انتشار الأمراض والأوبئة، انتشار السلوك المنحرف والجريمة بأنواعها، انتشار البطالة والاقتصادات الخفية وتراجع المساحات المزروعة حول المدن.

الكلمات الدالة: السكن العشوائي، المناطق العشوائية، البيئة، آثار، التلوث.

Abstract

This study aims to reveal the factors that led to the spread of slums and find out the negative effects of this phenomenon on urban and natural environment.

Among the findings of this study is that the squatter is due to several demographic, economic, and regulatory factors, which results in social dislocation, severe congestion, environmental, visual and noise pollution, the spread of diseases and epidemics, the spread of deviant behavior and crime of all kinds, the widespread unemployment and hidden economies and the declining of the cultivated areas around cities.

Key words: slums, slum areas, the environment, pollution, the effects of pollution.

1- مقدمة

عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن، حيث ركزت التنمية في العواصم الإقليمية والمدن الكبرى، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن، حيث استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن، وعلى أطرافها والمناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، وسكيكدة وغيرها، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي والعمراني لهذه المدن بانتشار مناطق البناء العشوائي.

كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا، دورا بارزا في تفاقم هذه الظاهرة حتى أصبح من غير الممكن بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها. غير أن انتشار هذه الظاهرة جعل الحكومة تتشدد في أخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين ردعية غالبا ما أدت إلى الحد منها داخل المدن الكبرى وعلى محيطها، في مقابل ذلك بدأت هذه الظاهرة في التركز بشكل أكبر في ضواحي المدن الصغيرة، وذلك نتيجة لضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة في هذه المدن.

هذا الوضع أدى إلى نشوء العديد من التجمعات السكنية العشوائية التي أخذت في التوسع تدريجيا حتى أصبحت تشكل في كثير من الأحيان قرى وأحياء تضم مئات السكنات بأنماط عمرانية مختلفة، ولا تتوفر على أدنى الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والخدمات المختلفة والمناطق المفتوحة، حيث أضحت هذه العشوائيات تشكل عائقا لمختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهديدا فعليا على البيئة ومستقبل التنمية في كافة مجالاتها.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح التساؤلات الآتية: ما هي العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة السكن العشوائي؟ ما هي الآثار السلبية الناجمة عن السكن العشوائي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئة العمرانية والطبيعية للمراكز الحضرية الكبرى في الجزائر؟ وما هي الحلول الممكنة للحد من هذه الظاهرة؟.

2- المنهج المستخدم في الدراسة

تم توظيف المنهج الوصفي في هذه الدراسة كونه منهجا مساعدا على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد البحث من جهة، ويمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة من جهة أخرى. وتم توظيفه لتقديم رؤية شاملة حول ظاهرة السكن العشوائي في الجزائر، وذلك قصد الكشف عن أسباب انتشار ظاهرة السكن العشوائي في الجزائر، ورصد الآثار السلبية الناجمة عن السكن العشوائي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئة العمرانية والطبيعية للمراكز الحضرية الكبرى في الجزائر وبالتالي إيجاد الحلول الممكنة للحد من هذه الظاهرة.

3- النتائج العامة للدراسة

قبل التطرق إلى آثار السكن العشوائي على البيئة العمرانية والطبيعية نتناول أهم التعاريف المقدمة في مجال السكن والمناطق العشوائية وأنواعها وأسباب ظهورها.

3-1- تعريف السكن العشوائي والمناطق العشوائية

3-1-1- تعريف السكن العشوائي

استخدمت العديد من المصطلحات في تحديد ماهية المناطق العشوائية، فمن مدن الكرتون إلى مدن الصفيح، الأحياء الفقيرة، البناء الفوضوي وغيرها، غير أنها تعرف بشكل عام بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو أفراد آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها.

تعرف هذه المناطق في اللغة الانجليزية بمصطلح "Slum" أو "Squatters"، وفي اللغة الفرنسية غالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، ويسمى في المغرب بالزريبة، وفي تونس "Gourbi ville" بمعنى الأكواخ، وفي مصر والعديد من الدول العربية يعرف بالعشوائيات أو السكن العفوي، أما في الجزائر فغالبا ما يطلق عليه مصطلح السكن الفوضوي(Bachir Mohamed Tidjani , 2005, p 10).

يعرف العشوائي لغويا على أنه "العمل على غير هدى، فيخطئ ويصيب، وهو من فعل عشا: غفل"(المعجم الوجيز، 2004، ص420). والعشواء: "الناقة التي لا تبصر

أمامها، فهي تخبط بيدها كل شيء، وركب فلان العشواء: إذا خبط أمره على غير بصيرة"(محمد بن بكر بن عبد القادر، 1982، ص435)، ليتمثل التعريف بالعمل على غير هدى وبصيرة.

ويعرف العشوائي اصطلاحيا في العلوم الاجتماعية وعلم النفس على أنه "أي سلوك لا يقوم على نظام أو منطق أو قانون، أي أنه سلوك لا رابط له ولا ضابط ولا حدود"(مصطفى محمد موسى، 2010 ، ص17).

ويعد مصطلح السكن العشوائي من المصطلحات التي تؤدي إلى اللبس باعتبار أن السكن غير الرسمي من ابرز صفاته العشوائية وعدم مسايرة نظم البناء والتخطيط العمراني المعمول به، ومن ثم فهو ينشأ وينمو عشوائيا، فالسكن العشوائي هو سكن غير قانوني باعتباره مخالفا لكافة الإجراءات القانونية المرتبطة بالتخطيط العمراني والبناء"(مصطفى محمد موسى، 2010، ص18).

يعرف السكن العشوائي على أنه "السكن الذي يتشكل ضمن حي سكني منتظم، أي له مخطط تنظيمي مدروس من شوارع وساحات واستعمالات ارض وغيرها، ويبدأ سكان الحي بإنشاء أبنية مخالفة داخل هذا الحي سواء بإضافة أجزاء مخالفة للأبنية القائمة أو إنشاء أبنية جديدة مخالفة كليا للأحكام والتشريعات التنظيمية، بحيث يصبح الحي السكني بعد فترة من الزمن عبارة عن مجموعة من الأبنية المخالفة التي تشكل بمجموعها حيا عشوائيا له تأثيراته وانعكاساته المختلفة على البيئة السكنية للقاطنين"(الموفني، 2000، ص 152).

وقد يشير السكن العشوائي في معظم الأحيان إلى "عدم توفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في التجمعات السكنية في الحياة المعاصرة، فضلا عن عدم تحقق المستوى الأدنى من الجودة التي تعتبر ضرورية لتحقيق الحد الأدنى اللازم من شروط الراحة والصحة والأمان"(ابو الهيجاء، 2001، ص15).

ويعرف البعض مناطق السكن العشوائي على أنها "تجمعات نشأت في أماكن غير معدة أصلا للبناء، وذلك خروجا عن القانون وتعديا على أملاك الدولة، والأراضي الزراعية، وفي غياب التخطيط أحيانا، ثم توسعت وانتشرت وأصبحت أمرا واقعا وحقيقة قائمة"(الدايري، 2007، ص7).

ويري البعض السكن العشوائي بأنه كل بناء يتم خارج الإطار القانوني الخاص بالبناء والتعمير ويمس جانبين هما، المخالفة القانونية العقارية والمخالفة التقنية(بوراس شهرزاد، 2006، ص 377).

عموما تمثل السكنات العشوائية تجمعات سكنية تقع على هامش المدينة، بنيت بدون ترخيص رسمي، وهي تعتبر منطقة عشوائية لدى السلطات المحلية، سكانها أغلبيتهم فقراء، يعانون من التدهور لمساكنهم غير المجهزة، وأحياؤهم تفتقر إلى الخدمات والهياكل القاعدية من جهة، وانعدام عقد الملكية العقارية من جهة أخرى. وتفتقر السكنات العشوائية في معظم الأحيان إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في التجمعات السكنية، بالإضافة إلى عدم تحقيق المستوى الأدنى من الجودة والتي تعتبر ضرورية لتحقيق الحد اللازم من شروط الراحة والصحة والأمان. كما أنه لا يتماشى مع النسيج العمراني حيث أنه يخالف قوانين التنظيم المعمول بها ويشمل ذلك القوانين العمرانية والصحية والسلامة العامة.

3-1-2- أنواع السكن العشوائي

يمكن تمييز نوعين من السكن العشوائي وهما:

- السكن العشوائي الصلب: وهو بناء لائق للسكن إذ يعتبر ذو قابلية للتحسين والتسوية بالنظر لحالته الإنشائية والعمرانية كأن يكون مبني بمواد البناء المتعارف عليها كالإسمنت، كما يمكن أن يكون وفقا لتصميم معماري. هذا النوع من البناء العشوائي وبفضل مساهمة السكان وتدخل الدولة، يمكن تأهيله وإدماجه في النسيج الحضري.

- السكن العشوائي الهش: هو بناء غير لائق للسكن بالنظر لحالته الإنشائية وخصائصه العمرانية إذ غالبا ما يكون مبني بمواد متهرئة كالخشب والزنك والكرتون وغيرها، أو لسوء موقعه كتواجده على أراضي مخصصة لتموضع الهياكل القاعدية أو تشكل أخطار صناعية (خط كهربائي ذو توتر عالي، شبكة الغاز أو الماء الشروب، طريق سريع، على أطراف المناطق الصناعية) أو فوق أراضي تشكل خطر طبيعي (الفيضانات أو انزلاق التربة). هذا النوع من البناء غالبا ما يكون موضوع الهدم و الإزالة(بن عطية محمد، 2009).

3-1-3- أنواع المناطق العشوائية

يقصد بالمناطق العشوائية التجمعات السكنية غير المخططة وتمثل في الغالب تعديا على أملاك الدولة أو أملاك الغير وتم البناء عليها بدون ترخيص، وتتميز بتدهور الأماكن

والخدمات أو انعدامها كليا. وتتمثل بقيام شريحة من المجتمع بأخذ زمام المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها خارج نطاق الجهات المختصة وبعيدً عن نفوذها أو تدخلها، ويتم ذلك بإمكانياتها المادية والثقافية المحدودة، مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي حيث ينقصها الكثير من المبادئ العمرانية والبيئية والتخطيطية السليمة.

تنقسم المناطق العشوائية على أساس موقعها من المدينة إلى قسمين رئيسيين هما المناطق العشوائية التي تقع داخل المدن، و تلك التي تقع خارجها.

أ- المناطق العشوائية داخل المدن: هي مناطق مكونة من مباني غير ملائمة للسكن، ولا يمكن إدخال إصلاحات عليها، غالبا ما تتواجد في الأحياء القديمة للمدينة. غالبا ما يكون سكانها فقراء أو لهم مستوى مادي محدود. غالبا ما تكون هذه المناطق موضوع إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة عن طريق مشاريع التحسين والتجديد الحضري(بوذراع أحمد، 1997، ص 209).

ب- المناطق العشوائية خارج المدن: تقع على أطراف المدن وخارج نطاق الخدمات الحضرية أو ما يصطلح علية بحدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، غالبا ما تكون فوق أراضي ملك الدولة كالأراضي الزراعية الهامشية أو على أطراف المناطق الصناعية. تنقسم بدورها إلى نوعين (بوذراع أحمد، 1997، ص 209):

-مناطق مؤقتة: غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع.

-مناطق دائمة: غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة.

أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط مدن عواصم هذه البلدان. كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و22% شيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70%. كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات

مما جعلها تشكل معوقاً للتنمية وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية(انتصار جابر كاظم، 2011).

2-3- أسباب ظهور السكن العشوائي

هناك عدة عوامل ديموغرافية واقتصادية وتنظيمية ساعدت على نمو وانتشار السكن العشوائي يمكن تلخيصها فيما يلى:

3-2-1- الأسباب الديموغرافية

وتتمثل هذه الأسباب في العناصر الآتية:

- الزيادة المطردة في عدد سكان المدن نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان مما أدى إلى ازدياد الطلب على السكن؛

- الهجرات الداخلية من الأرياف إلى المدن ومن أطراف المدن إلى مراكزها؛

- الهجرات الاضطرارية نتيجة الكوارث الطبيعية.

3-2-2- الأسباب الاقتصادية

يمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط الآتية:

- عجز الدولة عن توفير سكن لائق لشرائح واسعة من المواطنين الذين يتصفون بضعف دخلهم والتي تقع على الدولة مسؤولية كبيرة في توفير سكن مناسب ولائق لها؛

- الارتفاع الحاد لأسعار الأراضي بسبب المضاربات العقارية مما أبعد شريحة من المواطنين الفقراء من إمكانية حصولهم على قطعة سكنية يمكن بناؤها بالإمكانيات الذاتية؛

- ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية والتي تهدف إلي إعادة توزيع السكان وخلق مناطق جديدة تستقطب تيارات الهجرة.

3-2-3- الأسباب التنظيمية

تتمثل هذه الأسباب في مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها في ما يلي:

- غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر على معالجة مشكلات الإسكان؛

- عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والأراضي أو المناطق الواقعة خارج حدود المدن؛

- عدم إتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأرضي؛

- غياب الرقابة الإدارية للبلديات أو عدم استطاعتها السيطرة على مناطق التجاوز؛

- عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالمباني وكذلك حماية الأراضي المملوكة للدولة في مقابل تقاعس الأجهزة الحكومية المعنية عن التنفيذ؛

- عدم وجود استراتيجيات تنظيمية حقيقية توجه عمليات التخطيط وتنظيم عمليات التوسع؛

-عدم إدراك الكثير من المسؤولين وأصحاب القرار أهمية المشاركة الجماعية لقطاعات المجتمع المختلفة في عملية صنع القرار لإيجاد مناطق حضرية لهذه الشرائح من المجتمع.

3-3- الآثار المترتبة عن انتشار السكن العشوائي

يترتب عن انتشار السكن العشوائي مجموعة من الآثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية، البيئية والاجتماعية والثقافية، إذ تتميز مناطق البناء غير الشرعي بفقدان المعايير الأساسية لنشوء البيئة العمرانية وتغليب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني، وتظهر آثار ذلك على صعيد موقع تشييد البناءات العشوائية على المشهد العمراني حيث تؤدي بفعل موقعها إلى المساس بالصحة والأمن العموميين وتدهور مستوى تجهيز الأراضي واختلال الربط بالطرق العمومية والمنافذ، وتوسعها الرأسي على حساب الأراضي الزراعية والمواقع الحساسة وانعكاسات ذالك على الجانب الاقتصادي. ويمكن التطرق إلى هذه الآثار بشكل من التفصيل في النقاط الآتية:

3-3-1- الآثار الثقافية والاجتماعية

تشكل دراسة الآثار الثقافية والاجتماعية مجال بحث علم الاجتماع الحضري الذي يختص بدراسة أنماط تحركات السكان واستيطانهم بمنطقة ما، وكيفية استغلالها وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية والاجتماعية والثقافية، فيدرسها ضمن إطار نشأتها وهو تجمعات السكن العشوائي، ويحدد طرق تفاعلها وتأثيرها. سنركز في هذا الجانب على البعض من هذه الآثار ومن أهمها:

3-3-1-1- صعوبة التكيف الحضري لسكان المناطق العشوائية

تعتبر مناطق السكن العشوائي أمكنة لاستقبال الوافدين الجدد من الريف بحثا عن العمل وتحسين أوضاعهم المادية، إلا أنهم يصطدمون في الأمكنة الجديدة بصعوبة العيش في المدينة وتعقيدات الحياة الحضرية بشكل يدفعهم للتكتل في شكل تجمعات وأحزمة عمرانية حول المدينة باعتبارها الأمكنة البعيدة عن أعين الرقابة. ويتخذ سكان هذه المناطق أسلوبا لمقاومة تأثير المدينة عن طريق إعادة بناء الوسط المعيشي واستحداث شبكة من العلاقات تتجاوز الوسط الذي يقطنون فيه، لحماية هويتهم وضمان استمرار تقاليدهم، لترتد فيما بعد آثار ذلك على حياتهم في المدينة فتظهر على شكل سلوكيات تفتقر إلى الوعي والحس الحضري كتربية الحيوانات بالمساكن وتجميع الخردوات بجانبها.

3-3-1-2- تدني المستوى التعليمي لسكان المناطق العشوائية

يتأثر التعليم مباشرة بمستوى الدخل، خاصة في ظل حالة فقر الأسر الجزائرية الذي يتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، ويمنع هذا الوضع الوالدين في الإنفاق المستمر على أبنائهم للدراسة ويقرران التضحية بهم، وهذا ما يفسر نقص المستوى التعليمي والثقافي والتربوي لسكان مناطق البناء الفوضوي. كما أن أرباب الأسر في هذه المناطق يفضلون عمل أبنائهم للمساهمة في دخل الأسرة بدلا من الدراسة، في أوضاع تتسم بضيق المسكن المزدحم بسكانه وبعد المدرسة بسبب عدم تجهيز الحي.

3-3-1-3- انتشار السلوك المنحرف والجريمة

يؤدي تكدس الأفراد في غرف المسكن ضمن المناطق العشوائية، وطبيعة الفضاء العام الذي غيبت خصائصه إلى فقدان الإحساس بالخصوصية والوجدان، إذ أن الحدود الفاصلة بين الفرد وبين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة. وتدفع هذه البيئة غير الصحية أفراد الأسرة إلى تعقيدات قد تكون مأساوية في بعض الأحيان، في علاقاتهم مع أنفسهم ومع المجتمع الخارجي، تغرس في أعماقهم الشعور بالإحباط والعدوانية، وبالتالي انتشار السلوك المنحرف والجريمة في المجتمع.

3-3-1-4- التحول في شكل الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية

إن من أبرز الظواهر الاجتماعية المصاحبة للتطور الحضري والتوسع العمراني، تحول الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وينتج عن ذلك أثراً كبيراً على عملية الضبط الاجتماعي بشكل عام ومراعاة الوضع الأسري وأثره على تصرفات الفرد في المدينة. فالعائلة الممتدة ذات بناء أكثر فاعلية للحفاظ على تقاليد العائلة، والأطفال يتعرضون إلى شبكة كبيرة من علاقات القرابة.

تؤدي الأسرة الممتدة وظائف اجتماعية، وأخلاقية، وثقافية، وتكافلية، تعجز عنها الأسرة النووية، فتوارث القيم التعاملية بين الكبير والصغير، وتعلم المواقف الاجتماعية الأسرية المختلفة، يتوافر بشكل أوضح في الأسر الممتدة، بخلاف درجة وجوده في الأسر النووية، كما أن الأسرة الممتدة تقدم الدعم الاجتماعي والنفسي والمعنوي، وحتى البدني لأفرادها من قبل بعضهم بعضاً، بخلاف الأسرة النووية، التي تعني انعزال الأسرة في كيان اجتماعي وثقافي ونفسي وبدني خاص.

3-3-2- الآثار الصحية والبيئية

3-3-2-1- انتشار الأمراض والأوبئة

تتصف معظم مناطق البناء العشوائي بمستوى صحي منخفض جدا لانعدام الوقاية الصحية، وبسبب قلة الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات في تلك المناطق المزدحمة غير المخططة. فغياب المقومات الصحية (نقص المياه الصالحة للشرب ونوعيتها الرديئة، ضعف في الإمداد بالطاقة الكهربائية والغاز، غياب قنوات الصرف الصحي...) يؤدي إلى انتشار الأمراض بشكل كبير بين السكان، كما أن الاكتظاظ السكاني الكبير يجعل انتقال العدوى وتفشي الأوبئة شيئاً ممكن الحدوث بسهولة.

إضافة إلى ذلك تسجل هذه المناطق معدلات إنجاب ووفيات مرتفعة نظرا لسوء الرعاية الصحية أو انعدامها في كثير من المناطق ولجوء الأهالي إلى الوصفات الشعبية للعلاج كنوع من أنواع الطب البديل. حيث لا يستطيع معظمهم تحمل تكاليف العلاج في المستشفيات أو العيادات.

3-3-2-2-التلوث والإخلال بالنظام البيئي

تفتقد البنايات العشوائية، وخاصة تلك الموجهة للنشاط الصناعي، إلى دراسة التأثير على البيئة، فمعظم النشاطات التجارية والصناعية التي تمارس في المناطق العشوائية دون تراخيص، والمساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والبيئية. إضافة إلى ارتفاع نسبة التلوث بسبب انتشار الصناعات الحرفية الملوثة، وجود حيوانات في الشوارع، تلوث الهواء بالغبار في الطرقات غير المعبدة، تلوث مياه الشرب نتيجة لتداخل شبكة المياه مع الصرف الصحي وفي بعض المناطق شبكة الصرف الصحي مكشوفة. كما تعاني هذه المناطق من مشكلة القمامة حيث يتم إلقائها في الشوارع، ويساعد هذا الوضع على جعل هذه البيئة غير صحية ومصدرا دائما للحشرات الضارة والقوارض والحيوانات الضالة.

3-3-2-3- تشوه المظهر العمراني

تسبب البنايات العشوائية وشكلها تشوه المظهر العمراني نتيجة عدم الاهتمام بإتمام انجاز البناء لا سيما الواجهة، وتهميش دور التشكيل المعماري الذي يشرع فيه المصمم باستخدام المفردات البصرية الشكلية كعناصر أساسية والمبادئ والأسس التصميمية ليحولها إلى كتل وفضاءات بنظام معين. فالقائم بالبناء العشوائي لا يعير اهتماما بالذوق العام وذوبان البناية في المجال المشترك مع المحيط، ويكفيه الاهتمام بالأجزاء الداخلية فقط لتتكون بذلك أشكالا معمارية يسودها عدم الوحدة والنظام.

3-3-3- الآثار الاقتصادية

3-3-3-1- انتشار البطالة والاقتصادات الخفية

تتميز المناطق العشوائية بتفشي البطالة نظراً للفقر ونقص المهارات لدى الكثيرين من سكانها، خصوصا مع التنافس الكبير الموجود في سوق العمل. هذا الانتشار الكبير للبطالة يدفع العديدين للاتجاه للعمل غير المرخص لتأمين أساسيات الحياة. ونظرا لطبيعة الأعمال غير المرخصة فالعاملون بها لا يتمتعون بأي تأمين صحي أو تأمينات اجتماعية مع أجور عمل منخفضة تمنعهم من التقدم نحو أوضاع مادية أفضل وتجبرهم على البقاء في حالة مستمرة من الفقر.

3-3-3-2- تراجع المساحات المزروعة حول المدن

يقوم السكن العشوائي على مبدأ التجاوز على أراضي يملكها الغير سواء كانت ملكيتها تعود للدولة أو للأفراد، وتحول المساحات المزروعة إلى كتل إسمنتية وأبنية عشوائية، ويؤدي هذا إلى تراجع المناطق المزروعة التي كانت تشكل متنفساً للمدينة.

خاتمة وتوصيات

تعد ظاهرة البناء والسكن العشوائي المتمثل بالبناء المتجاوز على الضوابط والتشريعات التخطيطية المعتمدة من أهم الظواهر السلبية التي تعاني منها مدن العالم بصورة عامة، والمدن الجزائرية بصورة خاصة، وهي ظاهرة معقدة ذات أبعاد ومستويات متعددة ومختلفة. ويرجع ذلك لعدة أسباب ديموغرافية واقتصادية وتنظيمية.

إن الاستمرار في تضخم المدن بفعل السكن العشوائي يؤدي إلى ظهور مجتمعات مختلفة السمات، تسيطر عليها مشكلات التفكك الاجتماعي، الازدحام الشديد، التلوث البيئي والبصري والسمعي، انتشار الأمراض والأوبئة، انتشار السلوك المنحرف والجريمة بأنواعها، انتشار البطالة والاقتصادات الخفية وتراجع المساحات المزروعة حول المدن. وقد تعجز السلطات آنذاك عن التحكم فيها، إضافة إلى مشكلات عدم القدرة على توفير البنية التحتية ومتطلبات الحياة الأساسية من خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي وغيرها.

وللحد من هذه الظاهرة لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية من قبل المسؤولين يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- تفعيل أدوات تهيئة الإقليم من أجل تخفيف الضغط على القطاع العقاري بالمدن والمراكز الحضرية الكبرى وتعزيز التوجه الاستراتيجي نحو الانتشار المكاني المتوازن على كافة إقليم الدولة؛

- تنظيم وتحديث صناعة الإنتاج في قطاع البناء عن طريق تقديم الحوافز التي من شأنها الزيادة في عرض السكنات في السوق والسهر على حماية السوق من المضاربين؛

- وضع نظام فعال للإعانات الموجهة للعائلات ذوي الدخل المحدود؛

- توفير قاعدة بيانات وتشجيع البحوث والدراسات الجامعية للبحث عن أنماط جديدة لمواجهة مشكلة البناء العشوائي واقتراح حلول من شأنها الحد من نموها، وإدراج الأهداف السكانية في الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية؛

- إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية؛

- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية؛

- إحكام الرقابة على حدود المدن والأراضي التابعة للدولة وتجريم البناء عليها؛

- تفعيل الضوابط البنائية وتحديثها بما يتوافق مع معطيات ومتطلبات العصر من استحداث مواد بنائية وإنشائية، من جهة، والتضخم السكاني وأزمة السكن في مراكز المدن من جهة أخرى.

الهوامش

(1) Bachir Mohamed Tidjani, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre? Géographie et Aménagement, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Fascicule n11, Université d'Oran, 2005.

(2) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، 2004.

(3) محمد بن بكر بن عبد القادر، "مختار الصحاح"، دار الرسالة، الكويت، 1982.

(4) مصطفى محمد موسى، "التكدس السكاني العشوائي والإرهاب"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010 .

(5) الموفني، مالك محمد، "أحياء السكن العشوائي وأثرها على البيئة الحضرية: مثال مدينة عمان"، المؤتمر المعماري الثالث: مدن مهددة، 2000 .

(6) ابو الهيجاء، احمد حسين، "نحو ستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي: الأردن حالة دراسية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الأول، 2001.

(7) الدايري اياس، "مناطق السكن العشوائي في سوريا وربطها مع خصائص الأسر والسكان"، دمشق،2007.

(8) بوراس شهرزاد، إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري والتطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9 نوفمبر، 2006.

(9) بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009.

(10) بوذراع أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997.

(11) انتصار جابر كاظم، المناطق العشوائية وأثرها على الخدمات في مدينة بغداد (الدورة – أبو دشير) حالة دراسية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد – كلية التربية – ابن الرشد، 2011.